الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد
بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب{عليه السلام}
شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها
موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}
من الدراري المضيئة
{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض،
وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد
سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية
إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى
في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال:
قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟
قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها
وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد
السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.:
Date:

الرقم: ب ت ع/ ٥٠٤٩
التاريخ: ١٤/٨/٢٠٢٢

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٢/٢٨ /٢٠٢١ والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٢

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الأوراق.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير – القصر الأبيض – المجمع الثربوي – الطابق السادس

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

الذكوات البيض

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقانى / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ – حزيران ٢٠٢٥ م

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ – حزيران ٢٠٢٥ م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١
الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١
البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصيغة APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفع أُجور النشر المحدَّدة البالغة (٨٥،٠٠٠) خمسة وثمانين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولِه إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثِهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (offreserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (١٥) المجلد السادس

ص	عنوان البحث	اسم الباحث	ت
٨	علم الجينوم بين العلم الحديث وعلم الكلام	أ.م.د.أحمد عبدالوهاب عبدالرزاق	١
٢٤	طرائق فض النزاعات العشائريه بالقانون غير الرسمي (القانون العرفي) في محافظة ميسان	علي نعيمه رسن الحيدري د. محسن نيازي	٢
٤٢	مسائل صَرْفِيّة في لَهْجَة مدينة الرَّمادي	م. د. قصي صاح مطلگ حميدان	٣
٥٦	موقف الزعيم عبد الكريم قاسم من قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٩	م. د. مهند عبد الكريم خلف	٤
٧٤	حديث أحق ما اخذتم عليه من اجر كتاب الله دراسة فقهيه معاصرة	م. د. يوسف احمد سعيد	٥
٨٦	نقد التصورات الخاطئة المعاصرة في القرآن الكريم وحياً وقصصاً وتأويلاً	م. سفانة طارق إبراهيم أ.د خليل حسن رهك	٦
١٠٦	الحكم الجائز والأصل في كتب معاني القرآن للفراء والأخفش والزجاج والنحاس) وفق المستويات اللغوية»دراسة تحليلية»	م.م. تركي غازي كحيط	٧
١١٦	صيغ الترجيح الغير الصريحة وألفاظها عند الأمام الحاكم الجشمي في تفسيره «التهذيب في التفسير»	م. م. طارق سعد حسين عبدالله أ.م. د أحمد رشيد حسين حسن	٨
١٢٤	صُلح الأمام الحسن بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) الأسباب والنتائج	م. م. عماد حليو خزعل ال عيدان	٩
١٤٠	الدولة والدين عند ابن خلدون	م. م غنية منصور حمزة ناصر م. م رنا جواد جاسم عطية	١٠
١٥٠	ترجمة لحياة المحدث(هشام الدستوائي، ومروياته في الكتب الستة)«دراسة موضوعية»	م. م. خديجة ادريس عبيد حسن	١١
١٥٨	اعتراضات ابن هشام (٧٦١هـ) النحويّة في رسالتِهِ المسائل السَفريّة دراسة تحليليّة	م. م. رشا عبّود خلف	١٢
١٧٠	الحجاب وتحديات العصر دراسة فقهية	م . م زينب حميد كاظم	١٣
١٨٠	خلاف الأصوليين في اعتبار الاجماع بعد الخلاف	م. م. سكنه مهجر فرج أرضيو	١٤
١٩٢	المنهج العقائدي في سورة التوحيد بين المتكلمين والمفسرين (دراسة مقارنة)	م. م. عدي حسين أميش	١٥
٢٠٢	«فكرة المخلّص وآثارها السياسية في تدعيم وتثبيت سلطة الفراعنة»	م. م. علي عبد هلال	١٦
٢١٦	«التوجهات الأيديولوجية للأحزاب السياسية الأردنية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٧ ودورها التوعوي في الواقع الاجتماعي»	م. م. عماد كريم عكوب	١٧
٢٣٦	اليابان في الصين)١٩٣١ – ١٩٤٥(«مقال مراجعة»	م.م. ماجد خالد احمد عيسى	١٨
٢٤٢	القواعد المنطقية في بحث وجوب النظر عند متكلمي الإمامية دراسة تحليلية	م.م. إياد رمضان محمد نزاك أ.د. ثائر ابراهيم خضير الشمري	١٩
٢٥٤	صورة الأخ في الأمثال الشعبية العراقية« دراسة تحليلية»	م.م. جمان عدنان حسين أ.م. د. خالد حنتوش ساجت	٢٠
٢٦٤	أمراض الكلى وانعكاساته الاجتماعية على المريض دراسة ميدانية في مستشفيات بغداد	م.م. رجاء جبار داود	٢١
٢٨٦	النساء في الكونغرس الأمريكي حتى عام ١٩٩٢م.(مقال مراجعة)	م.م. رواء حيدر صاح	٢٢
٢٩٢	المهارات الناعمة وعلاقتها بالكفايات التدريسية لدى المطبقين في كليات التربية من وجهة نظر المشرف التربوي	أ.م.د نزار ياسر خير الله	٢٣
٣١٤	الوعي التكنولوجي وعلاقته بالتسكع التعليمي الرقمي لدى طلبة الجامعة	م.د. سيادة جمعة حسن	٢٤
٣٣٤	أثر التدريس باستراتيجية المجموعات الثرثارة في تحصيل مادة الجغرافية عند طالبات الصف الرابع الادبي	م. أمل رشيد معلة	٢٥

اعتراضات ابن هشام (٧٦١هـ) النّحويّة في رسالتهِ المسائل السّفريّة دراسة تحليليّة

م. م. رشا عبّود خلف
وزارة التّربيّة/ المديريّة العامة لتربية بغداد/ الكرخ الثّانية

المستخلص:
ممّا يُعلم أنّ حركة التّأليف النّحويّ تكاملت في جانبين اثنين متعاضدَين، أوّلهما الجانب الوضعي الأوليّ وهو التّأليف ابتداءً بوضع متنٍ قواعدي، أو تسطير شرح على إحدى المتون، والآخر: هو الجانب النّقدي على الآراء النّحويّة والقواعد الموضوعة، فهذا الثّاني هو الحاكم على الأوّل والمقوّم له، والفكر النّقديّ رافق التّأليف النّحويّ في كلّ مراحله، ومن النّحاة أصحاب التّاليفات والنّقود ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، الذي عُرف بمنهجه المُحايد نوعًا ما، فهو يأخذ من المدرستين البصريّة والكوفيّة على السّواء، ويطرح ما لا يرى له وجهًا بالاعتراض والنّقد، ولأجل ما رأينا من نقودهِ و اعتراضاتهِ ذات الثّمرة التّيسيرية والتّعليمية، توجّهنا ببحث اعتراضاته في إحدى رسائلهِ المُصغّرة التي كتبها في سفرهِ والتي أسماها (المسائل السّفَرية)، ومنهجنا فيه عرض موجزٌ لاعتراضهِ، وتحليلهِ بناءً على الأصول النّحويّة المشهورة عند النّحاة.

المقدّمة:
الحمد لله الكريمِ ذاتًا وصفاتًا، والعليّ علمًا وقدرةً، المنعمِ على خلْقهِ بمحاسنِ عطائهِ، فألقى في القلوب الفهمَ وفي العقول الوعي، وأرشدها جادّة الفضل بكرمهِ وصلّى اللهُ على المثال الأعظم والخير الأعمّ سيدنا محمّد وعلى آلهِ الأطهار، وصحابتهِ الأخيار.
وبعدُ: فليس شيء أجلّ ولا أرفع من ارتباطِ هذهِ القلوب بعلوم تقرّب من كلام الله (عز وجل)، وتدنيهِ منهُ، وليس أقدر من هذه أحدّ على تلك مثل علوم العربيّة التي حملَت في أوعيتها كلام ربّنا جلّ شأنُهُ وتعالت قدرتُهُ، وإنّا لنشدّ أنفسنا لها، ونمسّكُ أطراف همّتنا للستير نحوها، ومنهُ نطلب عون ذلك وسدادهِ.
وبعد: فقد جدّت النّفسُ ببحثها، وهمّت نيل ما لم ينقّب عنهُ سابقًا ولم تصلهُ يد البحث؛ فوقع تحت يدي فيما وقع رسالةٌ لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) مسمّاة بـ(الرّسالة السّفَرية) نسبة إلى السّفَر، حيث ألّفها حال سفرهِ مرّة، وهي رسالةٌ صغيرة تجيب عن بعض المشكل إعرابُه من التّراكيب، سئل عنها، ويقول في هذا: «سَأَلَنِي بعض الإخوان وَأَنا على جنَاح السّفر عَن توْجِيه النصب فِي نَحْو قَول الْقَائِل: (فلانٌ لا يملكُ درهما فضلا عَن دِينَار) ، وَقَوله: (الإعرابُ لُغَة: البيانُ، وَاصْطِلَاحا: تغيُّرُ الآخرِ لعاملٍ، والدليلُ لُغَة: المرشد، والإجماعُ لُغَة: العزمُ، والسنّةُ لُغَة: الطريقةُ) ، وَقَوله: (يجوزُ كَذَا خِلافاً لفُلانٍ) ، وَقَوله: (وَقَالَ أَيْضا)، وَقَوله: (هَلُمَّ جَرّا)». وهذه مجمل المسائل التي ناقشها، وممّا رأيتهُ فيها استفاضةُ شرحهِ وكثرةُ اعتراضهِ، وهذا ما دعاني أن أقيم بحثي هذا بعنوان (اعتراضات ابن هشام النّحويّة في رسالتهِ المسائل السّفريّة –دراسة تحليليّة–). ولأنّ هذا البحث جامعٌ لمسائل متفرّقة من أبواب النّحو المختلفة لم تستقم لنا خطّة إلّا بجعلهِ على ترتيب المسائل التي ذكرها، موردين تحت كلّ مسألة شيئًا من اعتراضاتهِ فيها.
وعملُنا في البحث هو إيراد اعتراضاتهِ ومقابلتِها بالمشهور من أقول النّحاة، وتحليل ذلك على هذا، وبيان قوّة أو ضعف ما ترجّح عندهُ.
وبعدُ فإنّ هذا الجهد مغمورٌ بالتّواضع، محفوف بالخطأ والزلل، نسأل الله أجرَه، ونعوذ به من زلّتهِ ووهنهِ.
المبحث الأوّل:
من اعتراضاتهِ في المسألة الأولى (فلانٌ لا يملك درهمًا فضلًا عن دينارٍ)
المسألة الأولى: في اعتراضهِ على دَلالة (قلّ) النّحويّة:
أورد ابن هشام في عرضهِ لمسألتهِ الأولى التي هي في بيان إعراب كلمة (فضل) في نحو قولنا: (فلانٌ لا يملكُ درهمًا فضلًا عن دينارٍ) بيتًا يُستشهد بهِ على سماع مثل هذا التّركيب في العربيّة، وهو قول الشّاعر:
قلّما يبْقى على هَذَا القَلَقْ صخرةٌ صمّاءُ فَضْلاً عَن رَمَقْ( )[الرمل]

وفي حديثِهِ عن (قلّما) اعترضَ على زعمِ بعضهم أنّ (قلّ) تفيد دلالة النّفي إذما قُرِنت بـ(ما)، والصّواب عنده أنّها تدلّ على النّفي قبل دخول (ما) عليها، قال في ذلك: «قَالَ بَعضهم: حَدَثَ لقَلّ حِين كُفَّتْ بـ (مَا) إِفَادَة النَّفْي، كَمَا حَدَثَ لـ (إنّ) الْمَكْسُورَة الْمُشَدّدَة حِين كُفَّتْ إِفَادَة الِاخْتِصَاص. قلتُ: وَهَذَا خطأ فإنّ (قَلّ) تُسْتَعمل للنَّفْي قبل الكفّ، يُقال: قلّ أحدٌ يعرفُ هَذَا إلاّ زيدٌ، وَهَذَا اسْتُعْمل أحد، وَصَحَّ إِبْدَال الْمُسْتَثْنَى وَهُوَ بدل، إمّا من (أحد) أو من ضَمِيره»( )

والحجّة فيما أورده لذلك ما مثّل به في قولِهِ (قلّ أحدٌ يعرف هذا إلّا زيدٌ)، حيث استُعمِل لفظ أحد الدّال على نفي المعرفة عن الجنس إلّا عن زيد الذي هو بدل إمّا من لفظ (أحد) أو من الضمير المستتر العائد عليه والواقع فاعلًا للفعل (يعرفُ)، فمعنى النّفي متحقّق في (قلّ) دون اقترانها بـ (ما).

ولزيادة التّحقيق في هذهِ المسألة نقول: إنّ (قلّ) و(قلّما) كلاهما استُعملا عند العرب استعمالين متباينين، أحدُهما: للنّفي المحض، والآخر: لقلّة الشيء ونزارته، قال أبو حيّان الأندلسيّ (٧٨٨هـ) «فرع: إذا قلت: قلما يقول ذلك رجل، وقلما أضرب رجلاً. إن جعلت قلما مقابلة (كثر ما) لم يجز دخول من على رجل؛ لأن الكلام موجب، وإن جعلت قلّما للنفي المحض جاز زيادة من؛ لأن الكلام غير موجب، واستعمال قلما بالوجهين شائع في كلام العرب»( ). وقال بهاء الدّين ابن عقيل (٧٦٩هـ) في معنى (قلّ): «وقد يُرادُ بها حينئذ التقليلُ حقيقةً، فإذا استعملت قلّ استعمالَ أقلّ، فتارة يراد بها النفي المحض كأقلّ؛ وتارة يراد بها تقليل الشيء ونزارته، وهو أصلُ وضعها، كما يراد ذلك بأقل، حين هي أفعلُ تفضيل»( ).

و(قلّ) قبل دخول (ما) عليها فعلٌ يرتفع ما بعدهُ له بالفاعليّة، فإذا دخلت عليه (ما) صيّرتهُ ممّا يختصّ بالدّخول على الأفعال قال السّيرافي (٣٦٨هـ): «(قلّ) قبل دخول (ما) من حكمها أن لا تليها الأفعال؛ لأنها فعل، ولا يلي الفعلَ فعلٌ، فأدخلوا عليها (ما) ليوطئوا للفعل أن يليه؛ لأن الفعل لا يمتنع أن يلي (ما)»( ). وإلى هذا أشار ابنُ يعيش(٦٤٣هـ) بقولِهِ: «ولم يكن الفعل قبل دخولها (يقصد ما) يلي الفعلَ، فـ (قلّ) فعلٌ كان حقّه أن يليه الاسمُ، لأنه فعلٌ، فلما دخلتْ عليه (ما) كفّته عن اقتضائه الفاعلَ، وألحقتْه بالحروف، وهيأته للدخول على الفعل، كما تُهيّء (ربَّ) للدخول على الفعل، وأخلصوها له»( ).

وأمّا (ما) في (قلّما) فقيل فيها ثلاثة أقوال، أوّلها أنّها كافّة، وثانيها مصدريّة، وثالثها زائدة، قال الرّضي (٦٨٦هـ): «و(ما) التي بعد كثُر، وقلّ، وطال، نحو: قلّما، وكثُر ما، وطالما: إمّا كافة للفعل عن طلب الفاعل، وإمّا مصدريّة، والمصدرُ فاعل الفعل»( ). قال ابنُ هشام في حديثه عن أنواع (ما) الكافّة في المغني: «أحدها الكافة عَن عمل الرّفع، وَلَا تتصل إلّا بِثَلَاثَة أَفعَال قلّ وَكثُر وَطَالَ، وَعلَّة ذَلِك شبههُنَّ برُبّ، وَلَا يدخلن حِينَئِذٍ إلّا على جملَة فعلية صرح بِفِعْلِهَا»( ). والقول بأنّ (ما) كافّة يستلزم القول ببطلان عمل (قلّ)، ولا يوجب إلغاء فعليتها، قال ناظر الجيش (٧٧٨هـ): «وهل هي حرف أو فعل، لهم في ذلك نظر، قالوا: والأظهر أنها فعل؛ لثبوت ذلك فيها قبل لحوق (ما) واستعمالها للنفي المحض، لكنها لما استعملت استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل لم يكن لها فاعل»( ). ومن قال بمصدرية (ما) في أمثال (قلّما) أبقى لها فعليّتها وجعل فاعلها مصدرًا، على إلزام اتباعها بجملة فعلية. والأشهر من القولين هو القول بأنّها (كافّة)؛ كونه مذهب الجمهور من النّحاة.

وبعدُ: فإنّ اعتراض ابنِ هشام على تخطئة مَن يقول بأنّ (ما) أفادت لـ (قلّ) دلالة النّفي له وجه صواب؛ حيث أنّ (ما) الكافّة لا تحمل هذا الغرض ولا تفيده، ولكنّ يُشكل على ابن هشام في عرضِه إغفاله المعنى الأصلي لـ (قلّ) وهو التقليل والنّزارة، وعدم إشارتِهِ إليه، وجعل هذا الفعل للنّفي لا لشيء غيره، وهو كما بيّنا يأتي للمعنيين كليهما؛ فـ (ما) الكافّة أبقت هاتين الدّلالتين، ولم تُذهب واحدًا منهما، وعملها اقتصر على الكفّ اللفظي لا المعنويّ.

المسألة الثانية: في اعتراضِهِ على قول أبي حيان (٧٨٨هـ) في عدم جواز الوصف بالمصدر:

ممّا ناقشهُ ابن هشام في مسألتهِ الأولى التي ذكرناها توجيه أبي عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ) لإعراب (فضلًا)، وأنّه يرى في أحدِ قوليهِ حاليتها، فأورد لذلك سؤالًا في معرض بحثِهِ «هلّا أجاز الْفَارِسِيُّ فِي (فضلًا) كَونه صفة لـ (درهما)»( ). وعند إيرادهِ هذا السؤال ناقشَ قضية الوصف بالمصدر، وذكرَ منع أبي حيّان له إلّا لقصدِ المبالغة، قال: «زعم أَبُو حيّان أنّ ذَلِك لَا يجوز لأنّه لَا يُوصف بِالْمَصْدَرِ إلاّ إذا أريدت الْمُبَالغَة لِكَثْرَة وُقُوع ذَلِك الْحَدث من صَاحبه، وَلَيْسَ ذَلِك بمرادٍ هُنَا، قَالَ: وأمّا القَوْل بأنّه يُوصف بِالْمَصْدَرِ على تأويله بالمشتق أَو على تَقْدِير الْمُضَاف فَلَيْسَ قَول الْمُحَقِّقين. قلتُ: هَذَا كَلَام عَجِيب، فإنّ الْقَائِل بالتاويل الْكُوفِيُّونَ، وياوّلون عدلًا بعادلٍ ورضى بمرضيّ، وَهَكَذَا يقُولُونَ فِي نظائرها. وَالْقَائِل بالتقدير البصريون، يقُولُونَ: التَّقْدِير: ذُو عدل وَذُو رضى، وإنْ كَانَ كَذَلِك فَمن الْمُحَقِّقُونَ؟ ثمّ اخْتلف النَّقْل عَن الْفَرِيقَيْنِ، وَالْمَشْهُور أنّ الْخلاف مُطلق. قَالَ ابْن عُصْفُور: وَهُوَ الظَّاهِر: إنَّمَا الْخلاف حَيْثُ لَا يقْصد الْمُبَالغَة وإنْ قصدت فالاتفاق على أنّه لَا تأْوِيل وَلَا تعدي. وَهَذَا الَّذِي قَالَه ابْن عُصْفُور هُوَ الَّذِي فِي ذهن أبي حيّان، وَلكنّه نسيَ فتوهّم أنّ ابْنَ عُصْفُور قَالَ: لَا تأْوِيل مُطلقًا، فَمن هُنَا – والله أعلمُ – دخل عَلَيْهِ الْوَهم»( ). فهو يرى أنّ منشأ توهم أبي حيان في منعه؛ ناتج عن توهّمٍ في فهمهِ لكلام ابن عصفور الذي لم يقصد المنع مطلقًا، بل رأى أنّ الخلاف بالوصف بالمصدر واقع حيث لم تُرد المبالغة منهُ.

والوصف بالمصدر فيه خلافٌ في توجيههِ بين البصريين والكوفيين قال ابن السّراج (٣١٦هـ): «واعلم أنهم ربما وصفوا بالمصدر نحو قولك: رجلٌ عدلٌ وعلم، فإذا فعلوا هذا فحقّه أن لا يثنى ولا يجمع، ولا يذكّر ولا يؤنث والمعنى إنما هو ذو عَدلٍ»( ). وقال صاحب الكنّاش (٧٣٢هـ): «واعلم أنّ المصدر يقع صفةً نحْو: رجلٌ عَدْلٌ، ورجالٌ صَومٌ أو فَطْرٌ، وشبه ذلك، وفائدة الوصف بالمصدر الاختصاص، لأنّ تقديره: ذو عَدْلٍ، فلمّا وصف به بتوسط ذو وعرف مكانه، حذفت تخفيفا لأنّه لا يلتبس، لأنّ الرجل ليس هو الصوم وكذلك رجل خَصْمٌ، فإنّه أخصّ من مخاصم، وأكثر ما يوصف بالمصدر الثلاثي، وإنّما ساغ الوصف بالمصدر، لأنّ الصفة في الأصل مأخوذة من المصدر»( ).

وقال المراديّ (٧٤٩هـ): «قلت: في النعت بالمصدر طريقان: إحداهما: أن يقصد المبالغة، فلا يقدر مضاف. والأخرى: ألا يقصد فيقدر. والكوفيون يجعلون ضربا وعدلا واقعين موضع ضارب وعادل»( ).

فعلى هذا يكون التخريج على وجهين: الكوفيون: يؤولون بمشتق فهذا رجل عدلٌ أي عادل. والبصريون: يقدرون مضافًا، أيّ ذو عدل( ).

وزيد على التوجيهين هذين قولٌ يرى بعدم وجود تقدير ولا حذف بالوصف بالمصدر؛ بل المراد نفس المصدر؛ لقصد المبالغة، وهو شبيه بالإخبار بالمصدر قال ابن جنّي (٣٩٢هـ): «فإذا قيل: رجلٌ عَدْلٌ فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة، كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيبًا في الكرم والجود، ونحو ذلك. فوصف بالجنس أجمع، تمكينًا لهذا الموضع وتوكيدًا»( )، وقال أيضا في موضع آخر: «فلمّا كان الغرض في قولهم: رجلٌ عَدْلٌ وامرأة عَدْلٌ، إنما هو إرادة المصدر والجنس، جعل الإفراد والتذكير أمارة للمصدر المذكر»( ). وقال الطّاهر بن باشاذ (٤٦٩هـ): «أنّه إن وصفت به على طريق الإفراد قلت: هذا رجلٌ ذو علمٍ. وإن وصفت به على طريق الجملة قلت: هذا رجلٌ له علمٌ. وإن وصفت به على طريق الاتساع والمبالغة، على حد قولهم: هذا رجلٌ عَدْلٌ، وهذا رجل رضى، فإنك تقول على هذا: هذا رجُل علم. كأنه لكثرة علمه وفهمه جعلته نفس العلم. كما جعلته عدلًا لما كثر عدلُه، ورضى لما كثر الرضى عنه»( ).

وقال ابن يعيش (٦٤٣هـ): «وقالوا: «رجلٌ عَدْلٌ، ورِضى، وفَضْلٌ»، كأنّه لكثرة عدله، والرضى عنه، وفَضْلِه، جعلوه نفسَ العدل، والرضى، والفضل»( ).

وقال الرّضي(٦٨٦هـ): «فإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسَه خبرًا عنه، نحو: زيد سَير، وما زيد إلا

سَير»( ).

وبعدُ: فإنّ اعتراضَ ابنِ هشام على أبي حيّان لوصفهِ منع الوصف بالمصدر لغير قصد المبالغة، بأنّه قول المحقّقين، حيث يردّ عليه بمذهبي البصرة والكوفة في تأويلهما ويشكل عليه بعبارة فمَن المحقّقون؟ أيّ غير هؤلاء، ثمّ ينسب إليه الوهم في فهم كلام ابنِ عصفور، وببحثنا لم نقف على قول أبي حيّان هذا في كتبِه، ويخرّج على أنّه لم يقصد بالمحقّقين جمهور نحاة البصرة والكوفة، بل قصدَ من أشرنا إلى ذهابهم مذهب القول بقصد المبالغة من معنى المصدر، وإنّه لا يرادُ منهُ حال إطلاقِه إلّا هذا المعنى؛ فهو لا يقصد من النّحاة جمهورهم بل يقصد مَن حقّق القول باستعمال المصدر وجعله للمبالغة دون تأويل أو تقدير.

المبحث الثّاني:

من اعتراضاته في المسألة الثّانية: (الإعرابُ لغةً البيان) ونحوها

المسألةُ الأولى: في اعتراضه على التوسّع بالقول بنزع الخافض، ومتى يكون؟

يورد ابن هشام في مسألتهِ الثّانية في توجيهِ إعراب (الإعرابُ لغةً البيانُ) ونحوها، اعتراضَهُ في توجيهِ النّصب في (لغةً) على أنّه نُصِب لنزع الخافض، ويُشكل عليه أنّه هذا ليس ممّا يحذف وأنّ هذا الحذف ملتزمٌ بحدود، قال: «وأمّا الإعرابُ لُغَةً: البيانُ ونَحْوه فيتبادر إلَى الذِّهْن فِيهِ أوجه: الأول: وَهُوَ أقربها تبادرًا أنْ يكون على نزع الْخَافِض... وَفِي هَذَا الْوَجْه نظرٌ من وَجْهَيْن: أحدهمَا أنّ إسْقَاط الْخَافِض من هَذَا وَنَحْوه لَيْسَ بِقِيَاس، وَاسْتِعْمَال مثل هَذَا التّرْكِيب مُسْتَمر فِي كَلَام الْعَرَب. الثّاني: أنّهم قد التزموا فِي هَذِه الْأَلْفَاظ التنكير، وَلَو كَانَت على إسْقَاط الْخَافِض لبقيت على تعْرِيفهَا الَّذِي كَانَ عِنْد وجود الْخَافِض كَمَا بَقِي التّعْرِيف فِي قَوْله: تَمُرُّونَ الديارَ وَلَمْ تَعُوجُوا، وَأَصله: تمرون على الديار أَو بالديار. وَقد يُرَاد على هذَيْن الْوَجْهَيْن وَجْهَان آخَرَانِ: الأول: أنّه لَيْسَ فِي الْكَلَام مَا يتَعَلَّق بِهِ هَذَا الْخَافِض. الثّاني: أنّ سُقُوط الْخَافِض لَا يَقْتَضِي النصب من حَيْثُ هُوَ سُقُوط خافض بل من حَيْثُ أنّ الْعَامِل الَّذِي كَانَ الْجَار مُتَعَلقا بِهِ لَمَّا زَالَ من اللَّفْظ ظُهُور أثره لزَوَال مَا كَانَ الْخَافِض يُعَارضهُ نُصِبَ. فَإِذا لم يكن فِي الْكَلَام مَا يَقْتَضِي النصب من فعل أَو شبهه لم يجز النصب. وَمن هُنَا كَانَ خطأ قَول الْكُوفِيّين فِي: (مَا زيدٌ قَائِما) إنّ (مَا) لم ترفع الِاسْم وَلم تنصب الْخَبَر بل ارْتَفَاع (زيد) على أنّه مُبْتَدأ، وَنصب (قَائِما) على إسْقَاط الْبَاء. وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ لَو صَحَّا لاقتضيا أنْ لَا يجوز الإعرابُ فِي اللغةِ البيان( ).

فهو يرى أنّ قياس إسقاط الخافض يتحقّق بشروط: أوّلها: التزام المنصوب به حالتهُ قبل تجريدهِ منه، وهو يُشكل في هذا الموضع تنكير (لغةً) وحقّها التّعريف إذا ما قُدّر خافض، فالمعنى (الإعراب في اللغة البيان)، وثانيها: اشتراط وجود ما يتعلّق بهِ الخافض المنزوع من فعل أو شبهه ويرى ألّا وجود لهُ في مثل هذهِ، وثالثها: وجود ما يقتضي النّصب من فعلٍ أو شبهه؛ حيثُ أنّ نزع الخافض ليس عاملًا للنّصب.

فهذهِ مجملُ شروطِهِ في إمكان نزع الخافض وهي غير متحقّقة عنده في هذهِ الجمل ونحوها.

وقريبٌ من هذا ما ردّ بهِ الرّضي على مذهب الكوفيين في وجهِ انتصاب خبر (ما) العاملة في الأسماء، قال: «وقال الكوفيُّون: (الاسمان بعد (ما) مبتدأ وخبر، وانتصاب الثاني بنزع الخافض أعني الباء)، وليس بشيء، لأنّ الباء زائدة، فإذا لم تثبت لم يحكم بأنها محذوفة، وأيضًا، ليس المجرور بها مفعولًا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل إليه، كما في: استغفرت الله ذنبًا، وذلك لأن الناصب ليس نزع الخافض، بل الناصب هو الفعل أو شبهه، ينصب المجرور محلًا لكونه مفعولًا، إذ لا يمكن نصبه لفظًا بسبب الجار، فإذا عُدِم الجار، ظهر عملُه المقدر»( ).

وحذف الخافض عند النّحاةِ نوعان ذكرهما ابنُ النّاظم بقولهِ: «وقد يحذف حرفُ الجرّ، وينصبُ مجرورُه توسُّعًا في الفعل، وإجراء له مجرى المتعدي. وهذا الحذف نوعان: مقصورٌ على السماع، ومطَّردٌ في القياس. والمقصور على السماع منه وارد في السّعة في النّثر، ومنه مخصوص بالضّرورة في الشّعر. فالأول: نحو: شكرتُ له وشكرتُه،

ونصحتُ له ونصحتُه، وذهبتُ إلى الشام وذهبتُ الشام، والثاني: كقول الشاعر( ):

لدنٌ بهزِّ الكفِّ يعسلُ متنُه فيهِ كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ [الكامل]

أراد: كما عسل في الطريق، ولكنه لما لم يستقم الوزن بحرف الجر حذف، ونصب ما بعده بالفعل.

ومثله قول المتلمّس( ):

آليتُ حبَّ العراقِ الدَّهر أطعُمه والحبُّ يأكلُه في القريةِ السُّوسُ [البسيط]

أراد: آليت على حبّ العراق.

وأمّا الحذف المطّرد؛ ففي التعدية إلى (أنَّ، وأنْ)، بشرط أمن اللبس، نحو: عجبتُ أنَّك ذاهبٌ، (أي عجبتُ من أنّك ذاهبٌ)، وعجبتُ أن يدوا، أي: (من) أن يغرموا الدِّيَة، وتقول: رغبت في أن تفعلَ، ولا يجوز رغبت أن تفعل، لئلا يوهم أن المراد: رغبت عن أن تفعل.

وإلى النوعين المذكورين من الحذف أشار ابنُ مالك بقوله:

نقلًا وفي أنَّ وأنْ يطرد ... مَعْ أمنِ لبس ...( ).

أي: وحذف حرف الجر، ونصب المنجر ينقل عن العرب نقلًا، ولا يقدم على مثله حينئذ بالقياس إلا في التعدية إلى (أنّ، وأنْ)، فإنَّ الحذف هناك بالشروط المذكورة مطرد، يقاس عليه( ).

فعلى هذا يكون الأصلُ في نزع الخافض السّماع، وإلى هذا أشار سيبويه (١٨٠هـ) بقوله: «وليس كل الفعل يُفعَلُ به هذا، كما أنَّه ليس كلُّ فعلٍ يتعدَّى الفاعلَ ولاَ يَتعدَّى إلى مفعولين. ومنه قول الفرزدق( ):

منّا الذي اختيرَ الرِّجالَ سَماحةً ... وجُوداً إذا هَبَّ الرياحُ الزَّعازِع[الكامل]

وقال الفرزدق( ) أيضًا:

نبئتُ عبدَ اللهِ بالجَوِّ أصْبَحَتْ ... كِرامًا مَوَاليها لَئيمًا صميمُها( ) [الطويل]

وكذا ابن السّراج بقولهِ «واعلم: أنه ليس كلُّ فعلٍ يتعدَّى بحرفِ جرٍّ لك أن تحذفَ حرفَ الجرِّ منه وتعدّي الفعلَ، إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأُخذ سماعًا عنهم»( ).

وقال الرّضي: «هذا مع أن حذف الجار ونصب المفعول بعده، أيضًا، ليس بقياس إلا مع (أنّ) و (أن)»( ).

وعلى هذا يكون وجه اعتراض ابن هشام على توجيهِ نصبِ (لغةً) زيادة على ما ذكر من الشّروط، وهو أنّ هذا النّزع لا يدعمُهُ سماعٌ ولا قياس، وهو يذهب مذهبَ ابنِ النّاظم في تفصيلهِ الحذفَ بين ما هو سماعيّ وما هو مطّردٌ قياسًا( )، فيرى أنّ النزع المذكور لا يخضع لشروط القياس والسماع، حيث أنّ نصب كلمة (لغة) لا تعتمدُ على فعل أو شبهه، ولعدم وجود ما يتعلّق بهِ المحذوف، فعليهِ يكون قياس النزع عندهُ معلومٌ من (أنّ، وأنْ).

المسألةُ الثّانية: في اعتراضهِ على فَرضِ تعلّق الجارّ بالمتأخّر (البيان):

أورد ابنُ هشام في عرضِهِ لمسألتهِ الثّانية في توجيه إعراب الجمل المماثلة لقولنا: (الإعراب لغةً البيان) افتراض تعلّق حرف الجرّ المحذوف –على قول من يقول بنزع الخافض– بالخبر (البيان)، موردًا اعتراضَهُ على هذا الافتراض. قال: «فإنْ قلتَ: فَهَلَّا قدَّرت الجار المَحْذُوف أَو المَذْكُور متعلّقًا بالخبر الْمُؤخر عَنهُ، فإنّ فِيهِ معنى الْفِعْل. قلتُ: لفساده معنى وصناعةً، أمّا معنى فلأنّه يصير الْمَعْنى: الْإِعْرَاب الْبَيَان الْحَاصِل فِي اللُّغَة (لَا الْبَيَان الْحَاصِل فِي غير اللُّغَة وَلَيْسَ المُرَاد هَذَا). وأمّا صناعة فلأنّ الْبَيَان وَنَحْوه مصَادر، وَلَا يتقَدَّم على الْمصدر معموله، وَلَو كَانَ ظرفا، وَلِهَذَا قَالُوا فِي قَول الحماسي. بعضُ الحِلْم عِندَ الجَهْلِ للذِّلّةِ إذْعانُ إنَّ اللَّام مُتَعَلقَة بإذعان مَحْذُوف أُبدل مِنْهُ الإذعان الْمَذْكُور، وَلَيْسَت مُتَعَلقَة بالإذعان الْمَذْكُور فَإِذا امْتَنعُوا من ذَلِك حَيْثُ لم يظْهر تَأْثِير الْمصدر للنصب، وَلم يتجوزوا فِي الْجَار بالحذف، مُهِمَّ عَن تَجْوِيز التَّقْدِيم عِنْد وجود هَذَيْن ابْعَدْ»( ).

يرى ابن هشام أنّ القول بافتراض تعلّق الجارّ بالمتأخّر (البيان) فاسد من جهتي المعنى واللفظ وهو المقصود بقولهِ الصّناعة أي القياس، فمن جهة المعنى يكون التقدير: (الإعراب البيان الحاصل في اللغة) ويرى أنّ هذا المعنى غير

مراد من قولنا (الإعراب لغةً البيان).

أمّا من جهة الصّناعة والقياس فإنّ القول بهذا الافتراض يوجب القول بتقدّم معمول المصدر عليه وهو غير مستجازٍ على حدّ قولهِ؛ حيث أوّل بيت الحماسي مع عدم وجود تأثير النّصب للمصدر، فكيف وهو قد نصبَ في جملتنا المدروسة، فهم بهذا التأثير أبعد عن القول بتقديم المعمول.

وهذا اعتراضٌ له وجهُ قبولٍ قويّ، ففسادُ المعنى بالقول بتأخّر المتعلّق بهِ، واضح ظاهر، حيث اختلّ المراد، فانتقل من تعريف الإعراب بكونه يعني البيان إلى القول بأنّه البيان الحاصل في اللغة، وهذا البيان يحتمل مسببات الإعراب، ويحتمل ما يخرج عنها، فالمعنى هذا لا يقتصر على الإعراب إنّما يشمل كلّ بيانٍ اللغة، وهذا ما أرادهُ ابن هشام بقولهِ: (وليس المرادُ هذا)( ).

وزيادة على فساد المعنى كما تبين، فإنّ القياس النّحوي يأبى تقديم معمول المصدر عليه، وما يأتي موهمًا لذلك يؤوّل على إضمار متقدّم متعلّق بهِ. قال السّيرافيّ في قولهِ تعالى: ﴿كَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف/ ٢٠]: «فإن قال قائل: فقد قال الله تعالى: وَكانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ، فجعل (فيه) من تمام الزاهدين، وهي قبلهم، وتقديره: وكانوا فيه من الذين زهدوا. قيل له: في ذلك جوابان غير الذي ظننت: أحدهما: أن يكون على تقدير: (وكانوا فيه زُهّادًا من الزاهدين) فيكون العامل في (فيه) زهّادا، ونابت (من الزاهدين) عنهم ودلّت عليهم. والوجه الثاني: أن يكون (فيه) على التبيين، كأنه قال: أعني فيه، فالعامل فيه (أعني)، لا (الزاهدين)( )، وقال ابن مالك (٦٧٢هـ) في بيت الحماسيّ: «فليس اللام منقولة (للذلة) متعلقًا بما بعده من المصدر، بل بمصدر محذوف قبله يدل عليه الموجود بعده، والتقدير: وبعضُ الحلم عند الجهل إذعانٌ للذلة. وهذا التقدير نظيرُ ما تقدم في نحو قوله تعالى: (وَكانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ)»( ). وقال الأشموني (٩٠٠هـ): «قد تقدمت الإشارة إلى أنّ المصدر المقدّر بالحرف المصدري والفعل مع معموله كالموصول مع صلته، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول، ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته، وأنّه إن ورد ما يوهم ذلك أُوّل»( ).

وقد سهل بعضهم في الجار والمجرور والظرف بجواز تقديمهما( )، وهذا لا يُلتفتُ إليه؛ كونهُ مخالفًا للمُجمع عليه قياسًا، ولو سلّمنا بذلك لما خلصنا من فساد المعنى حال قولنا بتعلّق شبه الجملة بالمذكور متأخّرًا على ما بيّنا.

المبحث الثالث:

من اعتراضاتهِ في المسألة الثالثة: (وقال أيضًا)

المسألة: في اعتراضِهِ على توجيه النّصب على الحاليّة في نحو (قال أيضًا):

أورد ابنُ هشام في توجيهِ قول (قال أيضًا) مذهب القائلين بنصب (أيضًا) على الحال من ضمير الفعل (قَالَ)، ويرى أنّ هذا توهّمٌ وغير مستحسن، قال: «وانتصابُ (أَيضا) فِي الْمِثَال الْمَذْكُور لَيْسَ على الْحَال من ضمير (قَالَ) كَمَا توهمه جمَاعَة من النَّاس، فزعموا أنّ التَّقْدِير: وَقَالَ أَيْضا أَي: راجعا إِلَى القَوْل. وَهَذَا لَا يحسن تَقْدِيره إِلاَّ إِذا كَانَ هَذَا القَوْل إِنَّمَا صدر من الْقَائِل بعد صُدُور القَوْل السَّابِق حَتَّى يَصح أَنْ يُقَال: إِنَّه قَالَ رَاجعا إِلَى القَوْل بعْدَمَا فرغ مِنْهُ، وَلَيْسَ ذَلِك بِشَرْط فِي اسْتِعْمَال (أَيْضا)، أَلا ترى أَنَّك تَقول: قلتُ اليومَ كَذَا، وقلت أمسِ أَيْضا. وَكَذَلِكَ تَقول: كتبت اليومَ، وكتبت أمسِ أَيْضا»( ).

فوجهُ عدم استحسان ذلك عندهُ أنّ التأويلَ على كونِ صاحب الحال مضمر الفعل يكون (راجعًا إلى القول)، وهذا لا يستقيم مع معنى (أيضًا)، حيث تخصيصها بذلك يوجب كون ما تقصدهُ واقعًا بعد المذكور وليس هذا معناها، فهي لا تفيد ترتيبة ما تصفهُ، فقد نقول (قلتُ اليوم كذا وقلتُ أمسِ كذا) ونحو ذلك.

والذي يراهُ من وجوهِ إعرابها النّصب على المفعوليّة المطلقة من عامل محذوف، أو النّصب على الحاليّة وعاملها وصاحبها محذوف، قالَ: «وَالَّذِي يظْهر لي أنّه مفعول مُطلق حُذِف عَامله، أَو حَال حُذِف عاملها وصاحبها، وَذَلِكَ أنّك قلت: وَقَالَ فلَان، ثمّ استأنفت جملَة فَقلت: ارْجع إِلَى الْأَخْبَار رُجُوعا وَلَا اقْتصر على مَا قدّمت،

كون مَفْعُولا مُطلقًا. أو التَّقْدِير: اخبر أَيْضا أَو احكي أَيْضا، فَيكون حَالا من ضمير الْمُتَكَلّم، فَهَذَا هُوَ الَّذِي تقمر فِي جَمِيع الْمَوَاضِع»( ).

شار إلى هذين المرجّحين عند ابن هشام الصّبان في حاشيته، قال: «قوله: «وأيضا» هو مصدر آض إذا رجع، هو إما مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها، فالتقدير هنا على الأول جع إلى التعليل رجوعا، وعلى الثاني أقول راجعا إلى التعليل، وإنما تستعمل مع شيئين بينهما توافق ويغني كل هما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضا، ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا، ولا اختصم زيد وعمرو أيضا»( ) وممّا تجّ به ابن هشام على صحّة ما ذهبَ إليه قولهُ: «ومما يؤنسك (بأنّ العامل محذوف) أنّكَ تقولُ: (عِنْدَهُ مالٌ يضًا علمٌ). فلا يكون قبلها ما يصلحُ للعمل فيها، فلا بُدّ حينئذٍ من التقدير»( ).

وجهُ الأقوى والأقرب إلى القبولُ هو وجهُ المفعوليّة المطلقة؛ كونه لا يُلجئ إلى أكثر من تقدير محذوف، فالقول حاليّة يوجب تقدير عاملٍ وصاحب للحال على قول ابن هشام، أمّا جعلهُ حالًا من مضمر الفعل (قالَ) فقد ، ابن هشام وهنَ ذلك. زيادةً على كون المفعولية المطلقة هي الأشهر عند أكثرهم. قال ابن السّكيت: «وتقول: ل ذاك أيضًا، وهو مصدر آضَ يَئِيض أَيْضًا، إذا رَجَع، وإذا قال: فعلت ذاك أَيْضًا»( ). وقال محمّد شيخ زاده: (أيضًا): نصب على المصدرية، فإنها من المصادر التي حذف فعلها مثل: سعيًا ورعيًا»( ). فهي مقترنة دائمًا دهم بالمصدريّة، وقريبة من المفعوليّة المطلقة على ما ذكرنا.

حث الرّابع

اعتراضاتهِ في مسألتهِ الرّابعة: (وهلمّ جرّا)

سألة: في اعتراضِهِ على عربيّة (هلمّ جرّا)، ووجه إعرابها:

ت ابن هشام في بحث مسألة (هلُمَّ جرًّا) اعتراضهُ حول عربيّة هذا التّركيب قائلًا: «فعندي توقف في كَون هَذَا رَّكِيب عربيًّا مَحْضًا، وَالَّذِي رَابَنِي مِنْهُ أُمُور: الأول: إنّ إجْمَاع النّحْوِيين واللغويين مُنْعَقد على أنّ لـ (هَلُمَّ) مَعْنيين: دهما: تعالَ، فتكون قَاصِرَة كَقَوْله تَعَالَى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨] أيْ: تَعَالَوْا إِلَيْنَا. وَالثَّانِي: احضر، كون متعدّية كَقَوْله تَعَالَى: ﴿هَلُمَّ شهداءكم﴾ [الأنعام: ١٥٠] أيْ: احضروهم. وَلَا امْتنَاع لأحد الْمَعْنيين هُنَا. انِي: إنّ إجْمَاعهم مُنْعَقد على أنّ فِيهَا لغتين: حجازية، وَهِي الْتِزَام استتار ضميرها، فتكون اسْم فعل. وتميمية: ي أنْ تتصل بهَا ضمائر الرّفْع البارزة فيُقَال: هَلُمَا وهَلُمِي وهَلُمُوا، فتكون فعلًا. وَلَا نعْرف لَهَا موضعًا أجمعُوا ء على الْتِزَام كَونهَا اسْم فعل، وَلم يقل أحدٌ إنّه سمع: هَلُمَا جرًّا وَلَا: هَلُمِي جرًّا وَلَا: هَلُمُوا جرًّا. الثَّالِث: إنّ تخَالف ملتين المتعاطفتين بِالطَّلَبِ وَالْخَبَر مُمْتَنع أَو ضَعِيف، وَهُوَ لازم هُنَا إِذا قلتَ: (كانَ ذلكَ عامَ كَذَا وهَلُمَّ جرًّا). ابع: إنّ أَئِمَّة اللُّغَة الْمُعْتَمد عَلَيْهِم لم يتعرّضُوا لهَذَا التّرْكِيب»( ).

حجّة عدم عربيتها عندهُ راجعٌ إلى أربعة أسباب: أوّلها: أنّ لها مدلولان نحويّان أحدهما: بمعنى (تعال) تامّ، والآخر ى (احضر) متعدّ، وكلاهما قد يرادان في قول (هلمّ جرّا) ولا يمتنع واحدٌ منهما.

ثاني الأسباب: الإجماع الذي يقول إنّ فيها لغتان، أحداهما منسوبة لأهل الحجاز تجريها مجرى اسم الفعل فلا مل بها الضمائر البارزة، والأخرى منسوبة لتميم تصلها بالضمائر البارزة فيقال: هلمّا وهلمّوا، فيجعلونها فعلًا، و يرى أنّ ليس من إجماع في كونها اسم فعل، ومع ذلك لم يسمع إسنادُها للضمائر البارزة الذي يقوّي فعليّتها.

نا ثالث الأسباب عنده: أنّ هذا التّركيب ثابت عطفه على جمل إخبارية وهو طلبيّ تقول: (كان ذلك عام لا وهلمّ جرّا)، وهذا النّوع من العطف ممتنعٌ أو ضعيف. أمّا رابع الأسباب: فهو أنّ أئمة اللغة المعتمد عليهم يتعرّضوا لهذا التّركيب.

الحمل الأكثر قبولًا والذي حمل ابن هشام على الظنّ بعدم عربيتها هو أنّ هذا لم يذكر عند أكثر المتقدّمين، يتعرّضوا له في مصنّفاتهم، ولعلّ أوّل مَن أتى على ذكرهِ صاحب الصّحاح، وتبعهُ على ذلك آخرون، فقالَ في

فصل الجيم من باب الرّاء: «وَتقول: كَانَ ذَلِك عَام كَذَا وهَلُمَّ جرًّا إِلَى الْيَوْم»( ). وَذكر أَبُو بكرٍ بن الْأَنْبَارِيّ (هَلُمَّ جرّاً) فِي كتاب الزَّاهِر، وَبسط القَوْل فِيهِ، وَقَالَ: (مَعْنَاهُ: سِيرُوا على هيئتكُمْ)، أَيْ تثبّتوا فِي سيركم، وَلَا تُجهدوا أَنفسكُم، قَالَ: وَهُوَ مَأْخُوذ من الجرّ، وَهُوَ أَنْ تُتْرك الْإِبِل وَالْغنم ترعى فِي السّير، قَالَ الراجز: لطالما جَرَرْتَكُنَّ جرًّا حَتَّى نوى الأعْجَفُ واستمرَّا فاليومَ لَا آلوا الرِّكابَ شرًّا( ). وذكرَهُ غيرُهم ممّن تأخر عنهم، ولم يزد على ما ذكروه في معنى هذا التّركيب، ولا شكّ في أنّ ما تركّب منه هذا فصيح بكلمتيه (هلمّ، وجرّ) غير أنّ التّركيب متأخّر، وتأخر ذكر التّركيب لا يعني عدم عربيّته، فقد يكون وضع متأخرا عن عصر الاحتجاج المتقدّم فذكر لاحقًا له، والتّركيب أوسع من باب الإفراد وللنّاس في ذلك توسّع وتجوّز.

أمّا سببهُ المتعلّق بالتّمام والتّعدي، فهو من باب اللغات وهذا أيضًا باب خلاف متوسّعٌ فيه، وكذا عطف الطلب على الإخبار فهو باب غير ممتنع، بل ضعيف كما ذكر، ويخرّج على التأويل.

فعلى هذا يكون ما احتجّ به ابن هشام على الظنّ بعدم عربيّة هذا التّركيب لا يخرج بأسبابه هذه مِن الظنّ إلى اليقين، وهو يقرّ بذلك حين يناقش توجيهَ إعراب (جرّا) حيث قال: «وإذْ قد أتينا على كَلَام النَّاس وَشرحه وَبَيَان مَا فِيهِ من نقل فلنذكر مَا ظهر لنا فِي توْجِيه هَذَا الْكَلَام بتقْدِير كَونه عربيًّا»( ).

وللنّحاة في توجيه إعراب هذا التّركيب مذاهبُ شتّى، لعلّ بعضَها جرّ ابنَ هشام للقول بفرض عدم عربيّتها، وذكرَ بعض هذهِ الأقوال ابن الأنباريّ، قال: «وجرًّا: في نصبه ثلاثةُ أوجه: هو في قول الكوفيين منصوب على المصدر، لأن في هَلُمّ معنى: جروا جرّا. وهو في قول البصريين مصدر وُضِعَ موضع الحال. والتقدير عندهم: هَلُمّ جارّين، أي مُتَتَابِعِين. وهذا قياس على قولهم في: جاء عبد الله مشيًا، وأقبل ركضًا. قال الكوفيون: ننصب (مشيًا وركضًا) على المصدر، والمعنى عندهم: مشى عبد الله مشيًا، وركض ركضًا. وقال البصريون: ننصب (المشي) و(الركض) لأنهما جُعلا موضع الحال. والمعنى عندهم: جاء عبد الله ماشيًا، وأقبل راكضًا. والقول الثالث قاله بعض النحويين: انصب (جرًّا) على التّفسير. ويقال للرجل: هلمّ جرًّا، وللرجلين: هَلُمّا جرًّا، وهَلُمّا جرًّا، وللجميع: هَلُمُّوا جرًّا، وهَلُمَّ جرًّا»( ).

وقال أبو حيّان: «وهَلُمَّ جرًّا مَعْنَاهُ: تعال على هَيْئتك متثبّتًا، وانتصاب (جرًّا) على أنّه مصدر فِي مَوضِع الْحَال، أَيْ جارين، قَالَه البصريون. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: مصدر، لأنّ معنى (هَلُمَّ) جرّ. وَقِيل: انتصب على التَّمْيِيز( ).

والمرجّح عند ابن هشام في توجيه أعرابها أنّ (هلُمّ) هذه القاصرة على رأي أهل الحجاز هي عندهم اسم فعل بمعنى (تعال)، و(جرّا) مصدر منصوب واقع حالًا على المذهب البصريّ، ومعنى هذا التّركيب محمول عندهُ على المجاز لا الحقيقة، قال: «(هَلُمَّ) هَذِه هِيَ القاصرة الَّتِي بِمَعْنى: أتت وتعال، إلاّ أنّ فِيهَا تجوزين: الأول: أنّه لَيْسَ المُرَاد بالإتيان هُنَا الْمَجِيء الْحسي، بل الِاسْتِمْرَار على الشَّيْء والمداومة عَلَيْهِ، كَمَا تَقول: امش على هَذَا الْأَمر، وسِرْ على هَذَا المنوال. وَمِنْه قَوْله تَعَالَى: (وانطَلَقَ الملأُ مِنْهُم أنِ امشُوا واصبروا على آلِهَتكُم). المُرَاد بالانطلاق لَيْسَ الذّهاب الحسي بل انطلاق الْأَلْسِنَة بالْكَلَام. وَهَذَا أعربوا (أنْ) تفسيرية، وَهِي إنّما تَأتي بعد جملَة فِيهَا معنى القَوْل دون خروجه، كَقَوْلِه تَعَالَى: (فأوْحَينا إلَيْه أنِ اصْنَع الفُلْك) وَالْمرَاد بِالْمَشْيِ لَيْسَ الْمَشْي بالأقدام بل الِاسْتِمْرَار والدوام، أَي: دوموا على عبَادَة أصنامكم واحبسوا أنفسكُم على ذَلِك. الثَّانِي: أنّه لَيْسَ المُرَاد الطّلب حَقِيقَة، وإنّما المُرَاد الْخَبَر، وعبرّ عَنهُ بصِيغَة الطّلب كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: (ولنحمل خطاياكم)، (فليمدِد لَهُ الرحمنُ مدًّا). وجرًّا: مصدر، جرّه يجرّه، إذا سجنه"، ولَكِن لَيْسَ المُرَاد الجرّ الْحسي بل المُرَاد التّعْمِيم ... فَإِذا قيل: (كَانَ ذَلِك عَام كَذَا وهَلُمَّ جرّاً)، فكأنّه قيل: واستمرّ ذَلِك فِي بَقِيَّة الأعوام استمرارًا، فَهُوَ مصدر، أَو: استمرّ مستمرًّا، فَهُوَ حَال مُؤَكدَة»( ).

وهذا المذهب في التوجيه هو مذهب جمهور نحاة البصرة، والمقبول قياسًا.

الخاتمة:

بعد بياننا بإيجاز وشيء من التّحليل لجمل اعتراضات ابن هشام في رسالته هذه، نخلص إلى الآتي:

إنّ ابن هشام يرى أنّ مثل هذه التّراكيب التي عالجها تقع في دائرة الظنّ من حيث سلامة عربيّتها، وأنّها مشوبة بشوائب الدّخيل إلى المتن العربيّ، وهو يصرّح بهذا في مقدمة عرضه لها قال: «وكلُّ هَذِه التراكيب مُشْكِلَةٌ، ولَسْتُ على ثِقَة من أنَّها عَرَبِيَّة وإنْ كَانَت مَشْهُورة فِي عرْفِ النَّاس، وَبَعضهَا لم أقِفْ لأحد على تفْسِير لَهُ»( )، فهو يناقشها على فرض التّسليم بعربيتها.

١- إنّ التّشكيك بعربيّة هذهِ التّراكيب يُعزى إلى عدم ذكرها عند المعتمد عليهم في حفظ المسموع العربيّ، أو أنّ بعضها يخالف شيئًا من القياس النّحوي وكلّ ذلك غير مبرّر للقول بعدم عربيتها، إذ أن التّركيب ليس كالمعنى المفرد، إذ هو ناشئ ومستمرّ غير مقيّد ولا محدود بزمن وضع المتن العربيّ، فوجود مثل هذه التّراكيب في المعجمات المتأخّرة دليلٌ على استعمالها، وإن تأخّرت، ولا وجه لتغريبها عن العربيّة. أمّا مخالفة بعضها للقياس فيحمل بالتأويل ويرتفع بالتّقدير، فهو باب واسع فيما هو مشهور فكيف بك بالأقلّ شهرة؟

٢- إنّ المذهب الذي اتّخذهُ ابن هشام في معالجتهِ هو مذهب جمهور النّحاة، ولم يخالف المشتهر عندهم، والجمهور عندهُ هم نحاة البصرة في أغلب مسائلهِ، وكان يردّ على مَن يخالف ذلك، وأكثر من الردّ على الكوفيين وأبطل حججهم.

٣- بعد علمنا أنّ المختار عند ابن هشام هو مذهب الجمهور فإنّ الرّاجح عندهُ كان مستندًا إلى ما أثبتوهُ، مع اجتهادات منه في بعضها، كما في مسألة شروط نزع الخافض، ولهذا جاءت

٤- جلّ نتائج اعتراضاتهِ مستقيمةً مع القياس النّحوي، إلا فيما بيّنا مشكِلهُ منها.

٥- إنّ ممّا يحسب لابن هشام في رسالتِهِ هذهِ أنّه وقفَ على بعض التّراكيب التي لم يقف عليها غيرهُ، وبعضها لم تنل حظّها من التبيين هو مدرك، لذلك كما يقول في مقدمة الرّسالة: «وَبَعضهَا لم أقِفْ لأحد على تفْسِير لَهُ، ووقفتُ لبعضها على تفْسِير لَا يشفي عليلاً وَلَا يبردُ غليلاً»( ).

الهوامش:
(١)مجهول النّسبة، لم أجدهُ فيما تقدّم على عصر المؤلّف.
(٢)المسائل السّفريّة: ١٢
(٣)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١١/ ١٤٠.
(٤)المساعد على تسهيل الفوائد: ٣/ ٢٤٣.
(٥)شرح كتاب سيبويه: ١/ ٢٤٧.
(٦)شرح المفصّل: ٥/ ٦٩.
(٧)شرح الرّضي على الكافية: ٤/ ٣٢٩.
(٨)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٠٣.
(٩)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ٤/ ١٥٨٥.
(١٠)المسائل السّفريّة: ١٤.
(١١)المصدر نفسه: ١٥.
(١٢)الأصول في النّحو: ٢/ ٣١.
(١٣)الكنّاش في فني النّحو والصّرف: ١/٢٢٨.
(١٤)توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ٩٥٧.
(١٥)ينظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٢/ ٧٧٢.
(١٦)الخصائص: ٢/ ٢٠٤.
(١٧)المصدر نفسه: ٢/ ٢٠٦.
(١٨)شرح المقدّمة المحسبة: ١/ ٩٦.
(١٩)شرح المفصّل: ٢/ ٢٣٧.
(٢٠)شرح الرضي على الكافية، ١/ ٣١٦.
(٢١)المسائل السّفرية: ٢٢.
(٢٢)شرح الرّضي على الكافية: ٢/ ١٩٠.

(٢٣)هو ساعدة بن جؤية الهذلي، وانظر ديوان الهذليين ١/ ١٩٠.
(٢٤)ديوانه: ٩٥.
(٢٥)ألفية ابن مالك: ٢٨.
(٢٦)ينظر: شرح ابن النّاظم على الألفية: ١٧٩_ ١٨٠.
(٢٧)له في ديوانه أشعار على هذا الوزن والروي، وليس البيت فيها. وهو في الكتاب لسيبويه١/ ٣٩.
(٢٨)لم أجد البيت في ديوان الفرزدق، وهو في الكتاب لسيبويه: ١/ ٣٩.
(٢٩)الكتاب: ١/ ٣٩.
(٣٠)الأصول في النحو: ١/ ١٨٠.
(٣١)شرح الرّضي على الكافية: ٢/ ١٩٠.
(٣٢)ينظر: أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك: ٢/ ١٥٩_ ١٦٣.
(٣٣)المسائل السّفريّة: ٢٢_ ٢٣.
*كذا في التحقيق والصّواب (فهم).
(٣٤)المسائل السّفرية: ٢٣.
(٣٥)شرح كتاب سيبويه: ١/ ٤٧٤.
(٣٦)شرح الكافية الشّافية: ٢/ ١٠١٩.
(٣٧)شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/ ٢١٢.
(٣٨)ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٢٣٣.
(٣٩)المسائل السّفريّة: ٣٠.
(٤٠)المصدر نفسهُ، الصحيفة نفسها.
(٤١)حاشية الصّبان: ١/ ١٤.
(٤٢)المسائل السّفريّة: ٣٠.
(٤٣)إصلاح المنطق: ٢٤٢.
(٤٤)شرح قواعد الإعراب: ١/ ٣٥.
(٤٥)المسائل السّفريّة: ٣٤_ ٣٥.
(٤٦)الصّحاح: (جرر)، ٦١.
(٤٧)الزّاهر في معاني كلمات النّاس :١ / ٤٧٦.
(٤٨)المسائل السّفريّة:٣٩.
(٤٩)الزّاهر في معاني كلمات النّاس: ١/ ٣٧١.
(٥٠)ارتشاف الضّرب: ٣٣٠_ ٣٣١.
*(إذا سجنهُ) كذا في التحقيق والصّواب (إذا سحبهُ).
(٥١)المسائل السّفريّة: ٣٩_ ٤٠.
(٥٢) المسائل السّفريّة: ١١.
(٥٣) المصدر نفسه: والصحيفة نفسها.

المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم.
١- إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تح، محمد مرعب. دار إحياء التراث العربي، ط. الأولى ١٤٢٣ هـ , ٢٠٠٢م.
٢- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط. الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.
٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين، ابن هشام، تح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطّباعة والنّشر، بيروت، د. ط، د.ت.
٤- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح د. حسن هنداوي دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط الأولى.
٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري، تح عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط. الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

٦- حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمّد بن علي الصّبان، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، ط الأولى، ١٩٩٧م.
٧- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، د.ت.
٨- ديوان المتلمّس الضبعي، دار المخطوطات العربيّة، ط. الأولى، ١٩٧٠م
٩- ديوان الهذليين، الدّار القوميّة للطباعة والنّشر، القاهرة، د. ط، ١٩٦٥م.
١٠- الزّاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٩٩٢م.
١١- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمّد بن عيسى الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى، ١٩٩٨م.
١٣- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، تح أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط. الأولى، ١٤٢٨ هـ.
١٤- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، تح يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس ليبيا، د. ط، ١٩٧٥م.
١٥- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، تح عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٩٨٢م.
١٦- شرح المفصل للزمخشري يعيش بن علي بن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٧- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط. الأولى، ١٩٧٧م.
١٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تح أ. د. يوسف حسن عمر تح عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
١٩- شرح قواعد الإعراب، محمد بن مصطفى القوجوي شيخ زاده، تح إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط. الأولى، ١٩٩٥م.
٢٠- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط. الأولى، ٢٠٠٨م.
٢١- الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط. الرابعة ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.
٢٢- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٢٣- الكنّاش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن شاهنشاه، صاحب حماة، تح، الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠ م.
٢٤- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق- دار المدني، جدة)، ط الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).
٢٥- المسائل السفرية في النحو، عبد الله بن يوسف بن أحمد، ابن هشام، تح د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تح د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط. السادسة، ١٩٨٥م.

Al-Thakawat Al-Biedh Magazine

Website address

White Males Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN 2786-1763

Deposit number

In the House of Books and Documents

(1125)

For the year 2021

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon